

20/10/2016

مركز "شمس" يدين إصدار محكمة بداية غزة حكماً بالإعدام بحق مواطنين اثنين

يدين مركز "شمس" بأشد العبارات إصدار محكمة بداية غزة اليوم الاثنين 2016/10/17 حكماً بالإعدام على مواطنين اثنين في قضيتي قتل منفصلتين. فقد حكمت محكمة بداية غزة على المواطن (ص. ش) قاتل المواطن (رمضان يوسف العبد قرقرز) أثناء مشاجرة عائلية وقعت عام 2013. كما حكمت ذات المحكمة بالإعدام على المواطن (ح. ق) قاتل المواطن (أحمد محمد شحادة). والجدير ذكره أن عائلتين بشمال غزة وقع بينهما شجار عام 2013 نتج عنه مقتل المواطن رمضان قرقرز وتجدد الشجار والانتقام ثاراً عام 2015 ليقتل المواطن أحمد محمد شحادة.

يذكر مركز "شمس" أن هناك تسارعاً في إصدار أحكام الإعدام في الأراضي الفلسطينية حيث صدر في أقل من أسبوعين خمسة أحكام بالإعدام ففي العام 2016 لوحده وحتى 2016/10/17 صدر (19) حكماً بالإعدام، مما ينذر بخطورة بالغة جراء إصدار أحكام الإعدام بهذا الشكل، مما يعزز فرضية الشك بإجراءات المحاكمة ومدى ضمانات المحاكمة العادلة، بل وانسياق المحكمة وراء ضغط الرأي العام المحلي.

يؤكد مركز "شمس" إن عقوبة الإعدام لا تحل المشاكل ولا تردع الجناة ، إنها أداة عقيمة لم تثبت فاعليتها، وإن استخدامها بهذا الشكل يعني الهروب نحو الأمام وإدارة الظهر للأسباب الحقيقية التي تقف وراء تزايد حالات القتل والجرائم في قطاع غزة، وعلينا جميعاً تحمل المسؤولية والإجابة على كل التساؤلات وفي مقدمتها أسباب ارتفاع معدل جرائم القتل في قطاع غزة وما هي أبعاد تلك الجرائم على المجتمع الفلسطيني وما هي أسباب تلك الجرائم وكثرتها في هذه الأيام، وما هي الطرق للحد من هذه الجرائم وعدم انتشارها في المجتمع، هل هناك أساليب رادعة أخرى.



يستهنج مركز "شمس" توقيت إصدار حكم الإعدام الذي يأتي في الوقت الذي يستعد به العالم للاحتفاء بالذكرى السنوية لليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام التي يحتفي بها العام في 10/10 من كل عام. والذي يذكرنا بالتطور الحضاري والثقافي والسياسي والاجتماعي الذي وصلت إليه العديد من المجتمعات والدول، إضافة إلى اختبار مساوئ عقوبة الإعدام، التي دفعت بالعديد من الدول إلى التخفيف من اللجوء إلى هذه العقوبة، وصولاً إلى إلغائها فيما يتعلق بمعظم أو جميع الجرائم .

يدعو مركز "شمس" إلى ضرورة احترام توجهات القيادة الفلسطينية الرامية إلى الانضمام إلى مزيد من اتفاقيات حقوق الإنسان التي تكفل الحق في الحياة، كما ويدعو المركز السلطة الوطنية الفلسطينية إلى ضرورة التوقيع على البروتوكول الثاني لسنة 1989 الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والخاص بإلغاء عقوبة الإعدام، كما يدعو الرئيس محمود عباس "أبو مازن" إلى عدم التصديق على أحكام الإعدام. وإلى ضرورة استخدام صلاحياته الدستورية للقيام بكل ما يلزم لإلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية.

"انتهى"